الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FINANCE

نموذج (13) وثائق
3-25-22/11/2015

دليل اعداد تقارير إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الدولة

الإدارة الراعية	إدارة تنسيق السياسات المالية في الدولة
الاعتماد	

رقم الدليل: د 58 رقم الإصدار: 1 الطلب وتاريخ الإصدار: 4 – 2019/02/03م عدد الصفحات (13)	جميع الحقوق محفوظة لوزارة المالية

جدول المحتويات:

المقدمة 3
الهدف من انشاء الدليل 3
مجال التطبيق 3
المصطلحات والتعاريف ..... 3 - 6
المسؤوليات والصلاحيات 7
المراجع 7
نطاق التغطية في دولة الامارات العربية المتحدة ..... 7 - 8
مصادر البيانات ..... 9 - 12
إعداد ومعالجة البيانات ..... 12 - 13
جودة البيانات 13
مراجعة وتطوير الدليل 13

المقدمة

يتم إعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة لدولة الامارات العربية المتحدة وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهو ما ينسجم ويتماشى مع المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في نظام إعداد الحسابات القومية 2008 الصادر عن الأمم المتحدة.

وتتناول هذه الورقة المنهجية المعتمدة لدى ادارة تنسيق السياسات المالية في وزارة المالية والمستخدمة في إعداد بيانات احصاءات مالية الحكومة على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة، حيث سيتم توضيح نطاق التغطية والشمولية، وآليات تجميع وتوحيد البيانات من مصادرها المختلفة.

الهدف من انشاء الدليل

- يهدف اعداد هذا الدليل الى خدمة مستخدمي احصاءات مالية الحكومة في دولة الامارات العربية المتحدة كمرشد توجيهي يوضح الإطار النظري والمفاهيم المستخدمة دولياً في اعداد احصاءات مالية الحكومة، والية جمع البيانات لتفادي أي لبس في قراءة البيانات ومقارنتها مع بيانات أخرى لا تتبع نفس المنهجية.
- التأكد من ان احصاءات مالية الحكومة في الدولة تتبع المنهجية الدولية السليمة في اعدادها ونشرها وذلك لغرض رفع مستوى جودة البيانات المنشورة حول المالية العامة.
- توثيق عملية اعداد احصاءات مالية الحكومة وتسهيل تدفق المعلومات الخاصة بها فيما بين كافة الموظفين المكلفين بإعداد بيانات احصاءات مالية الحكومة في الدولة.

مجال التطبيق

إحصاءات مالية الحكومة في دولة الامارات العربية المتحدة

المصطلحات والتعاريف

يتم استخدام المفاهيم والمصطلحات وفقاً لدليل احصاءات مالية الحكومة 2014 (GFSM2014) ونظام الحسابات القومية2008 (SNA2008).

المصطلح	التعريف
القطاعات الاقتصادية	قسم الاقتصاد حسب التصنيف الدولي الصادر عن الامم المتحدة الى خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية
قطاع الشركات غير المالية	يتألف من كيانات أنشئت بغرض انتاج سلع وخدمات غير مالية انتاجاً سوقياً.

المصطلح	التعريف
قطاع الشركات المالية	يتألف من كيانات تقوم بتوفير خدمات مالية سوقياً.
قطاع الحكومة العامة	يتألف من الكيانات والوحدات الحكومية.
قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية	يتألف من جميع المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح التي توفر سلع وخدمات غير سوقية للأسر، عدا المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة وتمولها بشكل رئيسي.
قطاع الأسر المعيشية	يتألف من مجموعات صغيرة من الاشخاص يشتركون في السكن ويجمعون بعض او كل دخلهم وثروتهم ويستهلكون انواعا معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية.
الحكومة المركزية	تمتد سلطة الحكومة المركزية على كامل اقليم الدولة وتمتلك سلطة فرض الضرائب على جميع الوحدات المؤسسية المقيمة وعلى الوحدات غير المقيمة المشتغلة بالأنشطة الاقتصادية داخل الدولة. وعادة تكون الحكومة المركزية مسؤولة عن توفير خدمات جماعية لفائدة المجتمع بأسرة مثل الدفاع والعلاقات الخارجية والامن الداخلي.
حكومة الولاية أو المقاطعة أو الإقليم	هي وحدات حكومية تمارس صلاحيات بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية في جزء من إقليم الدولة يضم عددا من المحليات الاصغر، حيث تمتد السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية لحكومة الولاية على كامل مساحة كل من فرادى الولايات ولكنها لا تمتد على ولايات اخرى.
الحكومات المحلية	تتألف الحكومات المحلية من وحدات حكومية تمارس صلاحيات مستقلة في مختلف المناطق الحضرية والريفية أو كليهما بإقليم الدولة وتقتصر السلطة في الحكومة المحلية على أصغر المناطق الجغرافية ونطاق هذه الحكومة أصغر بكثير من نطاق سلطة الحكومة المركزية او حكومة الولاية.
الوحدات الحكومية	هي وحدات مؤسسية تقوم بوظائف الحكومة كنشاط أساسي لها، ويعني هذا ان لها سلطات تشريعية او قضائية او تنفيذية على وحدات مؤسسية اخرى في منطقة معينة، وأنها تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع باسره او للأسر بشكل فردي على اساس غير سوقي وانه تؤدي مدفوعات وتحويلات من اجل اعادة توزيع الدخل والثروة، وأنها تمول انشطتها بصورة مباشرة او غير مباشرة من الضرائب وغيرها من التحويلات الاجبارية من وحدات القطاعات الاخرى، وتعد جميع الوحدات الحكومية جزء من قطاع الحكومة العامة.

المصطلح	التعريف
الوحدة المؤسسية	الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وإنشاء الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى وتعرف ايضاً باسم الجهات المستقلة. وفيما يلي أهم الخصائص العامة للوحدات المؤسسية: • القدرة على امتلاك السلع أو الأصول في حد ذاتها كما انها أيضا قادرة على تبادل ملكية السلع أو الأصول في معاملات مع وحدات مؤسسية أخرى. • قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية وممارسة أنشطة اقتصادية تعتبر هي نفسها مسؤولة عنها مباشرة ومحاسبة عليها أمام القانون. • قادرة على إنشاء الالتزامات بالأصالة عن نفسها وإنشاء الالتزامات بالأصالة عن نفسها وإنشاء التزامات أخرى أو عقد ارتباطات مستقبلية وإبرام عقود. • يكون لها مجموعة كاملة من الحسابات بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصوم والقيمة الصافية.
صندوق الضمان الاجتماعي	هو نوع معين من الوحدات الحكومية مكرس لتشغيل برنامج أو أكثر من برامج الضمان الاجتماعي. يجب ان يفي الصندوق بالشروط العامة للوحدة المؤسسية. أي يجب ان يكون منظما بصورة منفصلة عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية وان يحوز أصوله وينشئ التزاماته بصورة منفصلة وان يدخل في معاملات مالية لحسابه الذاتي.
المؤسسة غير الهادفة للربح	هي كيان قانوني أو اجتماعي أنشأ بهدف إنتاج سلع وخدمات، لكن ليس بوسعها أن تكون مصدرا للدخل أو الربح أو أي كسب مالي آخر للوحدات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمولها، وتتميز بالخصائص التالية: ▪ تنشئها الأسر المعيشية، أو الحكومة، أو الشركات ▪ تساهم في الإنتاج السوقي غير السوقي ▪ قد تصنف جزء من قطاع الشركات او جزء من قطاع الحكومة العامة
الشركات	تُعرَّف بأنها الكيانات القادرة على تحقيق الربح أو غير ذلك من الكسب المادي لمالكها، ويعترف بها القانون ككيانات قانونية مستقلة عن مالكها، وتنشأ بهدف ممارسة الإنتاج السوقي.
أشباه الشركات	هي إما مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية مقيمة لديها المعلومات الكافية لإعداد مجموعة كاملة من الحسابات وتعمل كأنها شركة مستقلة والعلاقة التي تربطها بحكم الواقع مع مالكها هي علاقة شركة مع مساهميها، او تملكها وحدة مؤسسية غير مقيمة وتعتبر بمثابة وحدة مؤسسية مقيمة لأنها تمارس قدرا كبيرا من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي محل اقامتها على مدى فترة طويلة أو غير محددة، وهي ليس لها شخصية اعتبارية لكنها تعمل كالشركات وتعامل معاملة الشركات في إحصاءات مالية الحكومة.

المصطلح	التعريف
الاسعار ذات الدلالة الاقتصادية	هي الاسعار التي تؤثر بقدر كبير على الكميات التي يرغب المنتجون في عرضها بالسوق وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.
المخرجات السوقية	هي السلع والخدمات التي تباع بأسعار ذات دلالة اقتصادية.
المخرجات غير السوقية	هي السلع والخدمات التي تقدم مجاناً او بأسعار ذات دلالة غير اقتصادية.
المعاملة	هي تعامل بين وحدتين وفقا لاتفاق متبادل ويعني الاتفاق المتبادل أن لدى الوحدتين علما مسبقا بالمعاملة وأنهما موافقتان عليها، ولكنه لا يعني أن الوحدتين دخلتا في المعاملة بصورة طوعية، فمدفوعات الضرائب تعتبر معاملات رغم كونها إلزامية وهناك تسليم وقبول من المجتمع بالالتزام بدفع الضرائب.
التدفق الاقتصادي الآخر	هو تغير في حجم أصول أو خصوم أو في قيمتها لا يكون ناتجا عن معاملة وانما ينتج عن امور اخرى مثل تغيرات الاسعار والدمار والكوارث الطبيعية.
الإيرادات	هي مجموعة من معاملات المبادلات والتحويلات تؤدي إلى زيادة القيمة الصافية.
المصروفات	هي مجموعة معاملات ومبادلة وتحويل تؤدي إلى خفض القيمة الصافية.
القيمة الصافية	مجموع قيمة الاصول المملوكة للدولة مطروحاً منه مجموع قيمة الخصوم.
وقت القيد	يستخدم نظام إحصاءات مالية الحكومة أساس الاستحقاق، وباستخدامه يتوافق وقت القيد مع وقت حدوث التدفقات الفعلية للموارد، ومن ثم يوفر أساس الاستحقاق أفضل تقدير للأثر الاقتصادي الكلي الناتج عن سياسة الحكومة المعنية في مجال المالية العامة. حيث يتم قيد آثار الأحداث الاقتصادية في فترة حدوثها، بغض النظر عما إذا كان قد حدث قبض نقدية أو دفعها.
الإقامة	تعرف الإقامة هنا من منظور اقتصادي لا قانوني، والمعيار الأساسي لتحديد الإقامة لكيان ما، هو مركز المصلحة الاقتصادية والذي يعرف بأنه وجود محل سكني أو موقع إنتاجي أو مواقع أخرى داخل الإقليم الاقتصادي لبلد ما تقوم فيه أو منه بمباشرة أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع بقصد الاستمرار فيها لأجل غير مسمى أو لمدة محددة أو غير محددة، ولكنها عادةً ما تكون طويلة.

المسؤوليات والصلاحيات

- مدير إدارة تنسيق السياسات المالية في الدولة
- رئيس قسم إحصاءات مالية الحكومة
- محلل مالي

المراجع

دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

نطاق التغطية في دولة الامارات العربية المتحدة

- الحكومة المركزية:

حسب المادتين رقم 45 و47، من الدستور المعمول به في دولة الامارات يوجد هناك مجموعة من السلطات الاتحادية اعلاها سلطة هو المجلس الاعلى للاتحاد حيث يتولى المجلس رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد والتصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين اعتماد الميزانية العامة السنوية للحكومة الاتحادية والحساب الختامي وغير ذلك من التشريعات والقوانين الخاصة بالحكومة الاتحادية. وبناء على التشريعات ونصوص الدستور وتوزيع الصلاحيات وحسب التقسيم القطاعي لإحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي تعتبر الحكومة الاتحادية هي الحكومة المركزية، حيث تقوم الحكومة الاتحادية بتوفير خدمات لكافة انحاء الدولة ولها سلطة فرض الرسوم والضرائب ايضا على كافة مكونات الدولة.

وتقسم الحكومة المركزية الى ثلاثة تفرعات رئيسية حسب التقسيم القطاعي والنظام المالي الاتحادي:

- الحكومة المركزية داخل الموازنة: وتتألف الحكومة المركزية داخل الموازنة من مجموعة مركزية من الوزارات التي تعمل ضمن سلطة الحكومة الاتحادية ويتم تمويلها من الميزانية العامة للحكومة الاتحادية.
- الحكومة المركزية خارج الموازنة: هي وحدات مؤسسية تعمل تحت سلطة الحكومة الاتحادية وانشئت بموجب قوانين اتحادية لكن لها شخصية قانونية منفصلة وقدر من الاستقلالية خصوصا الاستقلالية المالية والادارية وتعمل على مساعدة الوزارات ومؤسسات الحكومة الاتحادية في تنفيذ سياساتها وبرامجها ويعتمد معظمها في تمويل موازنتها على

المنح وعلى الايرادات والرسوم الذاتية وفي حال وجود فائض او عجز مالي يتم تحويله الى او تمويله من حساب الخزينة العامة.

- صناديق الضمان الاجتماعي: يدار برنامج اتحادي للضمان الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وهي عبارة عن كيان منفصل عن الحكومة المركزية. كما يوجد صندوق معاشات ومكافآت للتقاعد خاص بموظفي حكومة ابوظبي ولكن لا يتم جمع بياناته في الوقت الراهن.

- حكومة الولاية (حكومات الامارات):

وتضم حكومات الامارات السبعة سواء داخل الموازنة او خارجها وقد تم خلال السنوات السابقة تغطية جميع بيانات حكومات الامارات داخل الموازنة وبعض البيانات للمؤسسات خارج الموازنة.

ومن الجدير بالذكر ان شمولية هذا التقرير تتضمن بيانات الحكومة العامة على مستوى الدولة ولا تتضمن بيانات القطاع العام الذي يشكل بيانات الشركات الربحية المملوكة او المسيطر عليها من قبل الحكومة، كذلك فان التغطية لا تشمل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة. الرسم التوضيحي التالي يبين نطاق التغطية والتوزيع القطاعي لمستويات الحكومة العامة المختلفة في الدولة.

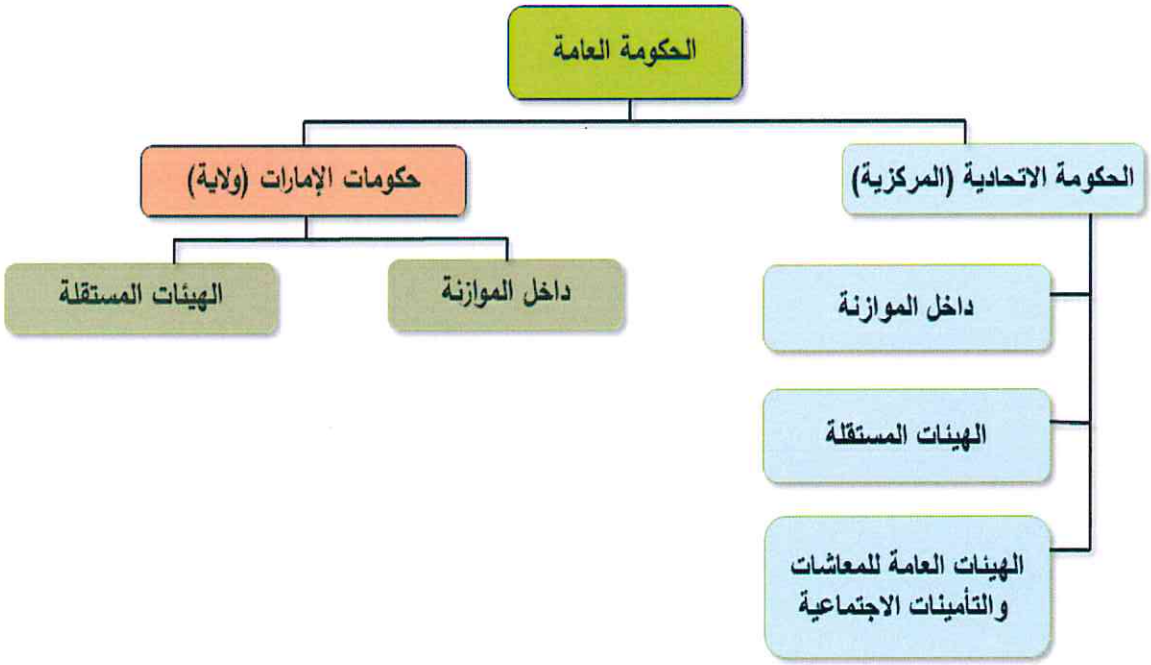

مصادر البيانات

تعتبر السجلات المحاسبية في الحكومة الاتحادية والهيئات الاتحادية المستقلة وحكومات الامارات المصدر الرئيسي لجمع البيانات. كما يتم استخدام السجلات المحاسبية للهيئة الاتحادية للمعاشات والضمان الاجتماعي لإعداد بيانات قطاع صناديق الضمان الاجتماعي. وفيما يلي عرض لمصادر البيانات المستخدمة لكل مؤشر من المؤشرات المالية.

الايرادات:

- **الضرائب (11):** تعرف الضرائب بانها مدفوعات إلزامية بلا مقابل مستحقة القبض للحكومة من وحدات مؤسسية، وفي دولة الامارات العربية المتحدة تتكون الضرائب بشكل اساسي من الضرائب على منتجي البترول والغاز في امارة ابوظبي والضرائب على البنوك الاجنبية العاملة في الدولة وضرائب الفنادق والتبغ والرسوم الجمركية وبعض التراخيص والرسوم التي يتم تصنيفها كضرائب بسبب ان تكلفة تقديم الخدمة او الترخيص قليل نسبياً مقارنة بالرسم المدفوع.
- **المساهمات الاجتماعية (12):** المساهمات الاجتماعية هي متحصلات من ارباب العمل نيابة عن مستخدميهم او من المستخدمين أنفسهم، وتضمن هذه المساهمات للمساهمين ومن يعولون وورثتهم الحق في الحصول على منافع اجتماعية مستقبلية. وتعتبر سجلات الهيئة الاتحادية للمعاشات والتأمينات الاجتماعية المصدر الرئيسي لبيانات المساهمات الاجتماعية والتي تتكون بشكل اساسي من اشتراكات المؤمن عليهم لحساب أنفسهم وحصة الحكومة في برامج الهيئة.

- **المنح (13):** هي تحويلات جارية او رأسمالية مستحقة القبض لوحدات حكومية من وحدات حكومية أخرى أو من منظمات دولية او دول أجنبية بدون مقابل. تعتبر دولة الامارات دولة مانحة ولذلك لا ينطبق هذا النوع من الايرادات على مستوى الدولة، اما على مستوى التحويلات بين المستويات الحكومية المختلفة فتتوفر المنح من خلال مساهمات حكومتي امارات ابوظبي ودبي في ميزانية الحكومة الاتحادية سواء كانت مساهمات نقدية (جارية) او مساهمات خدمات (رأسمالية)، ولكن يتم ازالة هذه المعاملات عند تجميع البيانات على مستوى الدولة من خلال ما يسمى بعملية توحيد البيانات.

- **الايرادات الاخرى (14):** تشمل الايرادات الاخرى دخل الملكية، ومبيعات السلع والخدمات، والغرامات والجزاءات والمصادرات، والايرادات الاخرى المتنوعة:

- دخل الملكية: يشمل دخل الملكية الإيرادات مستحقة القبض مقابل وضع الأصول المالية أو الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة أخرى (كالفوائد، والأرباح الموزعة، والريع)، وتعتبر عوائد استثمارات حكومات الامارات والحكومة الاتحادية اهم بند من بنود دخل الملكية كذلك حقوق الامتياز المستحقة للحكومة الاتحادية على شركتي الاتصالات ودو، وكذلك عوائد الايداعات البنكية لحكومتي ابو ظبي ودبي والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية تعتبر جزء مهم من ايرادات دخل الملكية.
- مبيعات السلع والخدمات: تتكون من مبيعات المؤسسات السوقية، والرسوم الإدارية المفروضة على الخدمات، والمبيعات العرضية من جانب المؤسسات غير السوقية، والمبيعات المحتسبة، وعلى مستوى دولة الامارات العربية المتحدة يشكل هذا المؤشر نسبة كبيرة من مجموع الايرادات حيث يشمل مبيعات البترول والغاز المتوفرة من المصادر المتاحة لحكومات الامارات (لا تتوفر بيانات المبيعات النفطية والغاز الخاصة بحكومة امارة ابوظبي بسبب ادارتها من قبل شركة بترول ابوظبي الوطنية (ادنوك) والتي غير مشمولة في تغطية البيانات)، وجميع الرسوم الادارية التي يتم تحصيلها من خلال الوزارات والدوائر المالية في حكومات الامارات المختلفة.
- الغرامات والجزاءات والمصادرات: تتكون من الايرادات المتحصلة من الاحكام القضائية وقرارات المحاكم والمخالفات الاخرى مثل مخالفات المرور والبلديات وغيرها.
- ايرادات اخرى متنوعة: تشمل الايرادات التي لا تندرج ضمن فئات الايرادات الاخرى ولا يمكن تصنيفها في مكان اخر.

المصروفات:

- **تعويضات العاملين (21):** هي مجموع المكافئات النقدية والعينية المستحقة الدفع للموظفين الحكوميين مقابل العمل الذي ادوه خلال الفترة المحاسبية، وتشمل الأجور أو الرواتب، والبدلات والعلاوات والمزايا الاخرى، وتشمل تعويضات العاملين ايضاً المساهمات الاجتماعية المدفوعة لبرامج التامين الاجتماعي نيابة عن العاملين. وتعتبر السجلات المحاسبية في الحكومة الاتحادية والدوائر المالية لحكومات الامارات مصدراً كافياً لتغطية بيانات هذا المؤشر.
- **استخدام السلع والخدمات (22):** تتألف من السلع والخدمات المستخدمة في انتاج سلع وخدمات سوقية او غير سوقية. يتكون هذا المؤشر من جميع بنود المستلزمات السلعية والخدمية كما هي في حسابات الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات مثل مصاريف الصيانة وعقود المستشارين وتذاكر السفر والهاتف والبريد ومصاريف الكهرباء والماء وغيرها.
- **استهلاك رأس المال الثابت (23):** هو انخفاض في قيمة الاصول الثابتة نتيجة الاستخدام والتقادم ويفترض تقييم الاستهلاك بمتوسط اسعار الفترة المعينة. هذا المؤشر متوفر لدى الحكومات التي تستخدم مبدأ الاستحقاق فقط حيث تعتبر بيانات الاهلاك المتوفرة في السجلات المحاسبية مصدراً لهذا البيان.

- **الفائدة (24):** هي المبالغ مستحقة الدفع من الوحدات التي تتحمل أنواعا معينة من الخصوم (الودائع، وسندات الدين، والقروض، وغيرها من الحسابات المدينة التي تتطلب دفع فوائد)، المصدر الرئيسي لهذا البيان هي حكومة امارة دبي حيث تقوم عادة بإصدار العديد من الصكوك والتي تتطلب دفع فوائد.
- **الاعانات (25):** مدفوعات جارية بلا مقابل مقترنة بأنشطة الإنتاج لدى المؤسسات وتهدف إلى التأثير على مستويات الإنتاج، والأسعار التي تباع بها المنتجات، وأرباح المؤسسات وتكون عادة مستحقة الدفع للمنتجين فقط، وليس المستهلكين. في دولة الامارات العربية المتحدة تتكون من المبالغ التي تحولها الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات للشركات المملوكة او للجمعيات والنوادي او الاسر بوصفهم منتجين وليس مستهلكين.
- **المنح (26):** تحويلات جارية او رأسمالية مستحقة الدفع من الوحدات الحكومية إلى وحدات حكومية أخرى أو إلى منظمات دولية او حكومات اجنبية. المصدر الرئيسي لهذ البيان هو سجلات حكومة امارة ابو ظبي من خلال المساعدات التي تقدمها الحكومة للدول الاخرى او للمنظمات الدولية، كذلك تحويلات الحكومة الاتحادية والامارات الاخرى. بالنسبة للتحويلات الخاصة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات المختلفة لا تظهر عند اعداد البيانات على مستوى الدولة بسبب عمليات التوحيد وازالة المعاملات البينية.
- **المنافع الاجتماعية (27):** تحويلات جارية للأسر المعيشية لتلبية احتياجات معيشية واجتماعية حيث يتم التحويل في حالات مثل المرض والتقاعد وتوفير المسكن والحصول على التعليم والعلاج وغيرها، وتشمل تحويلات الحكومة الى موظفيها من خلال برامج التقاعد والتامين الاجتماعي. يتم توفير بيانات هذا المؤشر من خلال تحويلات الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات للأسر مثل مساعدات السكن ومساعدات الكهرباء والماء وغيرها، كذلك يشمل هذا البند تحويلات المتقاعدين ومكافئات نهاية الخدمة والتي تتوفر لدى الحكومة الاتحادية والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وحكومات الامارات المختلفة.
- **المصروفات الاخرى (28):** حسب البيانات المتوفرة فان هذا البند يشمل جميع المصروفات المتنوعة والتي لا يمكن تصنيفها على أحد بنود المصروفات المذكورة اعلاه، ويشمل بشكل خاص تحويلات امارة ابوظبي ومدفوعاتها بالنيابة عن الحكومة الاتحادية والتي لا يمكن تصنيفها في مكان آخر.

المعاملات في الاصول والخصوم:

يتم توفير بيانات الاصول والخصوم على مستوى المعاملات فقط (التدفق) اما بيانات الميزانية العمومية (الأرصدة) فيتم حالياً تنفيذ مشروع بالتنسيق مع كافة الشركاء لتوفير بياناتها مستقبلاً.

- **الاصول غير المالية (31):** تتكون من جميع الاصول عدا الاصول المالية وتشمل الاصول الثابتة (المباني والانشاءات، والآلات والمعدات، والاصول الثابتة الاخرى) والاصول غير المنتجة والمخزونات والنفائس ويتم عرضها على مستوى الإقتناءات والمبيعات واستهلاك راس المال الثابت حسب ما هو متوفر.

- **الاصول المالية (32):** تتألف الاصول المالية من المطالبات المالية على الوحدات الاخرى وتتكون بشكل اساسي من العملة والودائع، والاوراق المالية عدا الاسهم، والقروض، والاسهم وحصص الملكية، واحتياطات التأمين الفنية، والمشتقات المالية، والحسابات المدينة الاخرى. يتم تجميع بيانات هذه البنود من خلال السجلات المحاسبية للحكومة الاتحادية وحكومات الامارات حيث تتوفر معلومات عن الحسابات البنكية والسلف والقروض والاستثمارات وجميع ما يخص الاصول المالية.
- **الخصوم (33):** تتألف الخصوم من المطالبات المالية على الحكومة من الوحدات الاخرى وتتكون بشكل اساسي من العملة والودائع، والاوراق المالية عدا الاسهم، والقروض، والاسهم وحصص الملكية، واحتياطات التأمين الفنية، والمشتقات المالية، والحسابات المدينة الاخرى. يتم تجميع بيانات هذه البنود من خلال السجلات المحاسبية للحكومة الاتحادية وحكومات الامارات حيث تتوفر معلومات عن الخصوم واهمها القروض والصكوك والاذونات والحسابات الدائنة وجميع ما يخص الخصوم.
- **التصنيف الوظيفي للنفقات:** هو تصنيف مفصل للوظائف او الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى وحدات الحكومة العامة لتحقيقها من خلال مختلف انواع النفقات، ويوفر تصنيف وظائف الحكومة تصنيفاً لنفقات الحكومة على الوظائف التي أوضحت التجارب انها محل اهتمام عام وقابلة للعديد من التطبيقات التحليلية. يستخدم تصنيف وظائف الحكومة من أجل تصنيف معاملات المصروفات الحكومية والمعاملات في الأصول غير المالية. وعليه، فالتصنيف يكون للمعاملات وليس للأرصدة وتتكون النفقات من المصروفات والمعاملات في الأصول غير المالية. ويتم الحصول على بيانات هذا التصنيف من خلال الحصول على مصروفات الوزارات المختلفة او الجهات المستقلة او الدوائر الحكومية وتصنيفها وظيفياً ومن ثم اعداد البيانات حسب نفقات كل دائرة بشكل منفصل على المستوى التجميعي.

إعداد ومعالجة البيانات

تمر معالجة البيانات بعدة مراحل من تحديد المصادر وحتى اعداد البيانات والجداول، ويمكن تلخيص عملية اعداد البيانات ومعالجتها بالخطوات التالية:

- حصر وتحديد القطاعات الحكومية والوحدات المؤسسية التي تشكل قطاع الحكومة العامة، ويتم ذلك باستخدام شجرة القرارات التي تساعد في تصنيف الوحدات المؤسسية والوحدات الحكومية وتحديد القطاع التي تنتمي اليه.
- عمل موائمة بين بيانات النظام المحاسبي المستخدم (شجرة الحسابات للحكومة الاتحادية وكل حكومة محلية) والتصنيفات حسب نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) باستخدام ما يعرف بجداول التصنيف والاشتقاق، حيث توفر هذه العملية وسيلة لتحويل البيانات واعدادها حسب تصنيفات مالية الحكومة دون المساس بالتصنيفات المحاسبية الخاصة بكل وحدة حكومية.
- يتم مراجعة شجرة الحسابات بشكل دوري لموائمة الحسابات الجديدة مع تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة.

- إعداد البيانات المالية باستخدام الجداول المعدة وفقاً لدليل احصاءات مالية الحكومة 2001.
- توحيد البيانات وازالة المعاملات البينية بين الوحدات الحكومية على المستوى الاتحادي والمحلي.
- يتم جمع البيانات ومعالجتها من خلال بوابة الامارات لإحصاءات مالية الحكومة حسب الخطوات التالية:
  - تجهيز البيانات من مصادرها المختلفة واخطار الوزارة بجاهزيتها.
  - تحميل البيانات على النظام من خلال النماذج المعتمدة للجهات التي تستخدم نظام التحميل وسحب البيانات من خلال ادارة تقنية المعلومات لباقي الجهات.
  - مراجعة البيانات وتدقيقها من قبل المختصين الفنيين في الوزارة واعتمادها او رفضها وفي حالة الرفض يتم تحميل او سحب البيانات المعدلة مرة اخرى للمراجعة والاعتماد.
  - عند اكتمال اعتماد البيانات لجميع الجهات يتم تحويلها لنظام التقارير، حيث تم تصميم نماذج التقارير النهائية حسب دليل احصاءات مالية الحكومة وتم اعداد جميع معادلات احتساب المؤشرات حسب توصيات دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS-2014 من خلال هذا النظام.
  - تزويد النظام ببيانات التوحيد لإزالة المعاملات البينية بين الحكومة الاتحادية والجهات المستقلة من جهة وبين حكومات الامارات والحكومة الاتحادية من جهة اخرى.
  - سحب التقرير النهائي الموحد على مستوى الدولة من خلال نظام التقارير للمراجعة والاعتماد من قبل المختصين الفنيين واعتماد الادارة.

جودة البيانات

منذ بداية العمل على إعداد بيانات احصاءات مالية الحكومة على مستوى الدولة، تعمل وزارة المالية بشكل حثيث على زيادة جودة البيانات وذلك عن طريق الخطوات التالية:

- توسيع نطاق التغطية والشمولية للبيانات حيث يتم توسيع نطاق التغطية من خلال ضم جهات جديدة للتقرير الموحد على مستوى الدولة.
- استلام ومعالجة البيانات الكترونياً من خلال بوابة الامارات لتقارير احصاءات مالية الحكومة والذي يوفر الية للتحقق من صحة البيانات ومراجعتها.
- مراجعة البيانات ومطابقتها مع مصادر اخرى مثل الحسابات الختامية والبيانات المدققة.

مراجعة وتطوير الدليل

إدارة تنسيق السياسات المالية في الدولة هي الجهة المسؤولة عن مراجعة وتطوير الدليل كلما دعت الحاجة.